هل من رؤية جديدة للأمن القومي العربي
في ضوء التحديات الإقليمية والعالمية المعاصرة؟

الاقتصاد باعتباره مكوِّناً رئيساً
في مفهوم حديثٍ للأمن القومي العربي في بيئةٍ بالغة التعقيد

أ . د . جلال حاتم: مستشار مجلس أمناء جامعة أم القيوين، مدير جامعة أم القيوين سابقاً
رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية والتنمية في المعهد العالمي للتجديد العربي

28 يونيو 2025

مقدمة:

في ظل التطوّرات الجيوسياسية المعقدة والحروب والتوترات الإقليمية والدولية، والتهديدات غير التقليدية، بل وفي ظلّ ما شهدته وتشهده المنطقة، كلُّ ذلك يدفع إلى القول بأنه قد حان الوقت لمفهوم **الأمن القومي العربي** لأن ينحو باتجاه تحوّلٍ جذري، يضع في الصدارة ضرورة وجود نهجٍ شاملٍ واستشرافي للأمن القومي يجمع بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسيبرانية والاجتماعية والبيئية مع التركيز على التعاون الإقليمي والإصلاح المؤسسي.

ولا يقتصر الأمر على تعدديّة الأبعاد، بل يشمل أيضاً ضرورة ترسيخ التعاون الإقليمي الفعّال الذي يتجاوز العلاقات البروتوكولية أو الصفقات السياسية إلى بناء شبكاتٍ حقيقيةٍ من العمل المشترك، وتبادل الخبرات، وتنسيق القدرات الدفاعية والأمنية، وكذلك تحفيز التكامل الاقتصادي الذي من شأنه أن يعزّز مناعة المجتمعات العربية ضد الضعف السياسي والاقتصادي.

وهنا نشدّد على الإصلاح المؤسسي باعتباره ركيزةً لا غنىً عنها، إذ لا يمكن تحقيق أمنٍ قوميٍّ فاعلٍ ومستدام ما لم يتم تحديث البنى المؤسساتية للأجهزة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، والبنى المفاهيمية للإعلام والاتصال والقوى الناعمة، وضمان مستوىً عالٍ من الحوكمة والشفافية، وتمكين الكفايات الوطنية في إدارة الملفات الأمنية المعقدة بكفايةٍ واقتدار.

وتأتي مداخلتنا هذه في سبعة محاور:

المحور الأول:

أهمية تناول موضوع الأمن القومي الاقتصادي العربي ضمن أعمال الندوة الفكرية المكرّسة لإحياءً للذكرى السادسة لتأسيس المعهد العالمي للتجديد العربي.

إنطلاقاً من رؤية المعهد العالمي للتجديد العربي القائمة على بناء فكرٍ عربيٍّ حديثٍ يستلهمُ القيمَ الحضارية، ويستوعبُ متطلباتِ الحاضر ويواكبُ التطوّر والتقدّم العالمي في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والإنسانية، ويرفد الثقافة العربية بمصادر وأدوات التجدد الدائم، وتستمد منه الأمة عوامل نهضتها وتقدمها المعاصرة والمستقبلية، يأتي تناولنا لقضية الأمن القومي الاقتصادي العربي في إطار ندوة فكرية إيماناً منّا بأنه يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية، فهو يجسّد عملياً رؤية المعهد وأهدافه، ويتيح الفرصة لفهم التهديدات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه الدول العربية في ظل التحولات الجيوسياسية.

فمن خلال الندوة التي لم تقتصر على تحليل مؤشراتٍ وظواهرَ عامة، بل شملت ربط مختلف الأبعاد المستقبلية والفلسفية والاقتصادية والتاريخية واللغوية.. وغيرها. ولذلك سعينا إلى التطرّق إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة والأمن السيبراني والبيئي أيضاً، وبما يعزّز القدرة على إدارة الأزمات ومواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية.

ومما يجدر ذكره أن هذه الندوة وفّرت منصةً للحوار بين نخبةٍ من المفكرين لتبادل الرؤى حول السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتحديث المؤسسات الاقتصادية، وتحفيز التنمية المستدامة. ويسهم ذلك في إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي من منظور شامل يربط الاقتصاد ببقية أبعاد الأمن (العسكري، الاجتماعي، البيئي، الرقمي.. وغيرها)، فضلاً عن أنه يؤكّد على دور الإصلاح المؤسسي والتعاون الإقليمي في تحصين الدول العربية ضد التهديدات والتحديات الاقتصادية.

المحور الثاني:

ماذا نقصد بـ "الأمن القومي الاقتصادي العربي"؟

تعددت تعريفات "الأمن القومي الاقتصادي العربي" ربما بتعدّد الدراسات والبحوث والكتب التي تناولت هذا الموضوع؛ وإن كان كثيرون درجوا على تعريفه بأنه "قدرة الدول العربية مجتمعةً أو منفردةً على تحقيق ما يلي:

- حماية مصادرها الاقتصادية الحيوية؛
- تأمين استقلالية القرار الاقتصادي؛
- ضمان العدالة في توزيع الموارد؛
- مواجهة المخاطر التي تهدّد التنمية الاقتصادية".

وفي رأيي، أن هذا التعريف لا يعدو كونه تعريفاً تقليدياً لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتسارعة التي يشهدها عصرنا الراهن، الذي يتميّز بغزارة المعلومات التي يكاد حجمها أن يتضاعف كلّ يوم تقريباً.

إن المفهوم المتداول للأمن القومي الاقتصادي العربي أخذ مداه في مطلع النصف الثاني للقرن الماضي، وترسّخ أكثر بعد التوقيع على "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" تحت مظلة جامعة الدول العربية.

كما ظهر على نحوٍ جليّ في الأدبيات والمنشورات الفكرية والقومية العربية منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، مع التركيز على فكرة الأمن القومي العربي الشامل، وخاصة في أعمال المفكرين القوميين وفي تقارير جامعة الدول العربية، وكذلك في تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإن كان بعباراتٍ مشابهةٍ مثل «التكامل الاقتصادي العربي» و«الاعتماد المتبادل» أكثر من استخدام مصطلح «الأمن القومي الاقتصادي» بشكلٍ صريح. وفي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي استخدم بعض الباحثين المصطلح مباشرةً ضمن سياق التحذير من التبعية الاقتصادية والتحديات العالمية كالعولمة مثلاً.

وقد تأسّس هذا المفهوم على فكرة أن التنمية الاقتصادية والقدرة على حماية الموارد الحيوية يمثلان جزءاً رئيساً من منظومة الأمن القومي الشامل، فلا يمكن تحقيق الأمن السياسي أو العسكري أو الاجتماعي دون قاعدةٍ اقتصاديةٍ صلبةٍ ومستقلة.

وكانت أهم مستهدفات هذا المفهوم:

أ) حماية المصادر الاقتصادية الحيوية

وتتضمن المصادر الاقتصادية الحيوية جملةً من المجالات منها:

- **ضمان أمن الموارد الطبيعية والأساسية مثل النفط والغاز والمعادن والمياه والزراعة والأمن الغذائي:** أي كلّ ما يشكّل الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي، لأنها تعدّ شريان الحياة للاقتصادات العربية.
- **حماية الموارد البشرية**: ويقصد بها تطوير رأس المال البشري العربي، وضمان أمنه ضد التهديدات التي قد تعرقل دوره كأحد أهم عناصر القوة الاقتصادية. فالإنسان المؤهّل هو المحرّك الرئيس للإنتاج وللنمو، ويأتي ضمن ذلك: تأمين الحقوق الاقتصادية، التأهيل والتدريب المستمر، والحماية الصحية والاجتماعية.

- **حماية الموارد الرأسمالية:** وتعني ضمان سلامة الأصول المالية والمادية والبنية التحتية والاستثمارات التي تشكل قاعدة الإنتاج والنمو، وتأمينها ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تهدد استمراريتها أو تقلل من قدرتها التنافسية.
- **حماية الموارد المؤسسية**: ويقصد بها الحفاظ على سلامة وفعالية واستمرارية الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والإدارية التي تدير الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية، فضلاً عن السياسات واللوائح والقواعد المنظمة للعمل.
- **حماية الموقع الجغرافي**: وتعني تعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول العربية وحمايته من المخاطر الأمنية والسياسية والبيئية التي قد تهدد القدرة على استغلاله كميزة تنافسية تدعم الاقتصاد الوطني والقومي، وذلك ضمن مفهوم الأمن الاقتصادي العربي.
- **حماية الموارد الاجتماعية والثقافية**: ويقصد بها صيانة رأس المال الاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية كموارد غير مادية تُعزز التماسك الاجتماعي، وتدعم الإنتاجية، وتزيد من القدرة التنافسية الاقتصادية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وذلك انطلاقاً من أن الاقتصاد لا يقوم فقط على الأصول المادية أو الطبيعية، بل يحتاج إلى بيئةٍ اجتماعيةٍ مستقرة، وثقافةِ عملٍ إيجابية، ونظامٍ قيمي يدعم الإنتاج.

ب) تأمين استقلالية القرار الاقتصادي

يقصد بـ "استقلالية القرار الاقتصادي" أن تكون الدول العربية قادرةً على صياغة وتطبيق سياساتها الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية، الاستثمارية) وفقاً لأولوياتها الوطنية ومصالحها القومية، دون أن تكون مرهونةً أو خاضعةً لإملاءاتٍ أو ضغوطٍ خارجيةٍ مباشرة أو غير مباشرة.

ت) ضمان العدالة في توزيع الموارد

ويقصد بها وضع سياساتٍ واستراتيجياتٍ تضمن إدارة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بطريقةٍ مسؤولةٍ، وبما يكفل توزيع مكاسب التنمية بشكلٍ عادلٍ بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتقليل التفاوتات التي تهدد التماسك والأمن القومي.

ث) مواجهة المخاطر التي تهدّد التنمية الاقتصادية

ونعني بها وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى التعرّف على التهديدات الاقتصادية المحتملة (داخلية أو خارجية)، والحدّ من آثارها السلبية، والتعامل مع تداعياتها لضمان استمرار عملية التنمية وعدم تعطّلها أو انحرافها عن أهدافها. علماً بأن هذه المخاطر يمكن أن تكون سياسية (مثل عدم

الاستقرار السياسي، الفساد)، مالية (كالتضخم والديون وتقلبات سعر الصرف)، وبيئية (مثل التصحر، تغير المناخ)، وإجتماعية (كالفقر، التعليم، الصحة، المخدرات)، وتكنولوجية (كالتسبب في البطالة البنيوية، زيادة الاعتماد على الخارج).

يستنتج من كل ما ورد سابقاً، بأنه رغم أهمية المفهوم الحالي للأمن القومي الاقتصادي العربي إلا أنه لا يستوعب المتغيرات المتسارعة في عصرنا الراهن.

المحور الثالث:

لماذا بات التفكير برؤيةٍ جديدةٍ لمفهوم الأمن القومي الاقتصادي العربي ضرورةً ملحةً؟

الإجابة على هذا السؤال نلخصها في الأسباب والمبرّرات التالية:

- الحروب المباشرة والحروب بالوكالة التي شهدتها عددٌ من البلدان العربية ولا تزال.
- الطموحات (الأطماع) الإقليمية.
- الوتيرة المتزايدة للتهديدات البيئية مثل التصحّر وتغيرُّ المناخ والتلوث بمختلف أشكاله، والفقدان المتزايد للتنوع البيولوجي كانقراض بعض أنواع الحيوانات والنباتات وتدهور النظم البيئية، واستنزاف الموارد الطبيعية.
- الحرب السيبرانية.
- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي.
- البطالة وتحديات النموّ السكاني.
- انعدام أو ضعف الأمن الغذائي والمائي.
- الفساد وغياب الشفافية والحوكمة.
- تصاعد النزاعات والتوترات بين القوى الكبرى وبسببها.
- تزايد التكتلات الاقتصادية إقليمياً وعالمياً.
- تنامي نسبة الاقتصادات غير الرسمية.
- الديون الخارجية والضغوط المالية.

وعليه، فنحن– في رأيي– بحاجةٍ إلى إعادة تعريف الأمن القومي الاقتصادي العربي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أولاً: التعامل مع الأمن الاقتصادي باعتباره يجسّد القدرة على **المرونة والتكيف**، وليس مجرَّد الحرص على الاكتفاء الذاتي دون توفّر أدواته ومتطلباته، فيصبح مجرد شعارٍ لا أكثر.

ثانياً: إدماج الأبعاد الرقمية والتكنولوجية كعناصر أساسية وليست تكميلية، ولا التعامل معها باعتبارها مظهراً من مظاهر الترف، بل أن تصبح أركاناً رئيسةً في مفهوم الأمن القومي الاقتصادي الحديث.

ثالثاً: التهديدات البيئية لم تعد قضايا جانبية، بل تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ في استدامة الموارد، والأمن الغذائي، واستقرار الطاقة، والبنية التحتية، والصحة العامة؛ أي أنها باتت من مكوّنات المفهوم الحديث للأمن القومي الاقتصادي العربي.

المحور الرابع:

ما هي المرتكزات الرئيسة للمفهوم الحديث للأمن القومي الاقتصادي العربي؟

نحاول فيما يلي تلخيص تلك المركزات في النقاط التالية:

1- الأمن الغذائي والمائي:

- ضمان المستويات الآمنة في السلع الأساسية، أي الوصول إلى حد أدنى آمن من الإنتاج المحلي للسلع الأساسية مثل: الغذاء (حبوب، قمح، أرز، خضروات) والماء (مصادر مياه صالحة للشرب والاستخدام الزراعي والصناعي)، إذا توفرت الأدوات والظروف الملائمة لذلك.
- الاستثمار في الزراعة والتقنيات المائية.

2- أمن الطاقة:

تنويع مصادر الطاقة (الطاقة المتجدّدة كنشاطٍ استراتيجي). فالطاقة المتجدّدة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ليست مشروعاً ثانوياً أو اختيارياً، بل يجب أن تصبح نشاطاً استراتيجياً طويل الأمد داخل إطار المفهوم الحديث للأمن القومي الاقتصادي العربي.

3- أمن سلاسل الإمداد:

- الحفاظ على التدفق المنتظم للسلع والخدمات والمواد الأولية، فأي تعطّل في تدفق هذه العناصر يؤدي حتماً إلى حدوث ندرة في السلع أو المواد الأولية أو ارتفاع أسعار، وتوقف خطوط الإنتاج والصناعات، وإرباك الأسواق وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير البنية التحتية واللوجستيات العربية أي جميع الأنشطة والخدمات المرتبطة بتسهيل حركة السلع والبضائع والأشخاص والمعلومات عبر الدول العربية.

4- أمن العملة والسياسات النقدية والمالية

- حماية الاستقرار المالي وسعر الصرف.
- تقوية البنوك المركزية وتطوير الأنظمة المصرفية بما يواكب التحول الرقمي فيها.
- حماية الاحتياطيات الأجنبية.

- ضبط العجز في الموازنة.
- تجنب الديون المفرطة.
- توجيه الإنفاق نحو التنمية المستدامة.

5- أمن الاستثمار ورأس المال

- حماية تدفّق واستقرار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.
- ضمان بيئة استثمارية آمنة وشفافة وفعّالة.
- تقليل المخاطر التي قد تؤدي إلى هروب رأس المال أو تعطيل المشاريع الإنتاجية، وبما يدعم النمو ويعزز القدرة التنافسية.
- تشجيع المدخرات الوطنية وتحفيز إعادة استثمار الأرباح محلياً.
- وضع تشريعاتٍ عادلة لحماية المستثمرين مع ضمان السيادة الوطنية.
- الإدارة العقلانية لرؤوس الأموال السيادية والاستثمارات العابرة للحدود من خلال تنويع استثماراتها، والحرص على تجنّب المخاطر الجيوسياسية التي قد تؤدي إلى تجميد الأصول أو الاستيلاء عليها في الخارج.

6- الأمن الصناعي والتكنولوجي

- دعم التصنيع المحلي والابتكار وريادة الأعمال: ويقصد بـ"التصنيع" تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية في الدولة لصناعة المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي أو يمكن تصديرها، لأنه يقلّل الاعتماد على الاستيراد، ويوفّر فرص عمل، ويرفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويحمي الاقتصاد من صدمات الأسواق الخارجية، ويمكن دعمه من خلال سياسات وإجراءات كالحوافز الضريبية، وتطوير المناطق الصناعية، وتبسيط إجراءات الترخيص، وحماية المنتج المحلي من المنافسة غير العادلة.
- ويقصد بالابتكار القدرة على تطوير منتجات وخدمات وأساليب عمل جديدة أو محسّنة، لأنه يعزّز التنافسية ويجعل التصنيع المحلي أكثر كفاءة وجودة. كما يدعم الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بدلاً من الاقتصادات الريعية أو التقليدية، وذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير R&D، والدفع باتجاه تشجيع الشراكات بين الجامعات وقطاع الصناعة ومراكز البحث العلمي، وتوفير التمويل للمشاريع المبتكرة، وتطوير الكفاءات البشرية. وهنا يأتي دور ريادة الأعمال وذلك بتمكين الأفراد والشركات الناشئة Startups من تأسيس مشاريعَ خاصةٍ مبتكرة تضيف قيمة للاقتصاد مما تحفّز وتدعّم النمو والتنوع الاقتصاديين.

- توطين التكنولوجيا وبناء الاقتصاد الرقمي، أي تحويل التكنولوجيا من مُنتَجٍ مستورَدٍ إلى جزءٍ أصيلٍ من القدرات الوطنية، مع توسيع استخدام التقنيات الرقمية لدفع الاقتصاد نحو المزيد من الابتكار والنمو.

7- الأمن الرقمي والسيبراني

- ويعنى إقامة وحماية البنية التحتية الرقمية، والبيانات، وأنظمة المعلومات التي يعتمد عليها الاقتصاد من المخاطر السيبرانية كالقرصنة، والهجمات التخريبية، والتلاعب بالبيانات أو سرقتها.. وغير ذلك. وتتجلّى أهميته من انتشاره عالمياً، ومن توجّه عددٍ من الاقتصادات العربية إلى رقمنة قطاعاتها كالإمارات والسعودية مثلاً.
- العمل باتجاه أن تعتمد قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة بل حتى القطاعات الحيوية كالموانئ البحرية والجوية وبشكلٍ متزايدٍ على الأنظمة الرقمية.
- حماية سلاسل الإمداد والتجارة، وذلك لتأمين استمرار تدفق المواد الخام والسلع والخدمات من الموردين إلى المستهلكين بكفايةٍ وفاعليةٍ وأمان، حتى عند حدوث الأزمات أو التحديات العالمية مثل الجوائح أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية. الهدف هو تقليل المخاطر وما يسببه التأخير والانقطاع الكلي أو الجزئي لضمان استقرار الأسواق.

8- العدالة الاقتصادية والتنمية المتوازنة

- تقليص الفوارق في الدولة العربية الواحدة وفيما بين الدول العربية، بهدف تضييق الهوّة أوالفجوات الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة مظاهر الفقر والتهميش.
- تعزيز التنمية البشرية وخلق الفرص الاقتصادية المتكافئة بهدف تحقيق نمو اقتصادي يشمل جميع المناطق الجغرافية والقطاعات الإنتاجية دون تركيز الثروة والخدمات في مدن أو مناطق أو قطاعات معينة فقط، مع مراعاة استدامة الموارد البيئية والاجتماعية.

المحور الخامس:

ما هي آليات تحقيق المفهوم الحديث للأمن القومي الاقتصادي العربي

يمكن تلخيص تلك الآليات على النحو التالي:

العمل باتجاه تعزيز أيّ شكلٍ من أشكال التكامل الاقتصادي العربي حتى لو كان على هيئة "تكتلات"، لأن ذلك– في رأيي– سيزيد القوة التنافسية للدول العربية في مواجهة التكتلات الدولية الكبرى، وسيساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، مما يؤدي إلى تقليل التبعية الاقتصادية للخارج، فضلاً عن ذلك سوف يعزّز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

أ) الإزالة التدريجية للعوائق الجمركية وغير الجمركية

ب) تطوير البنية التحتية المشتركة (ربط شبكات النقل والطرق والسكك الحديدية بين الدول العربية، وتطوير الموانئ البحرية والجوية لتعزيز التجارة البينية.

ت) توحيد المواصفات والمعايير من خلال اعتماد شهاداتٍ موحَّدةٍ للجودة والمعايير الفنية لتسهيل تبادل المنتجات.

ث) تيسير حركة رؤوس الأموال والأفراد، بما يحقق مزيداً من الاستثمارات العربية البينية، وذلك من خلال اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، وتسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال والعمالة الماهرة.

ج) تعزيز التعاون الصناعي والزراعي من خلال إنشاء مناطق صناعية مشتركة، والعمل باتجاه تطوير سلاسل إمداد عربية متكاملة بدلاً من الاعتماد على موردين من خارج المنطقة.

ح) بناء مؤسساتٍ عربيةٍ تعاونيةٍ مشتركة كتأسيس مركزٍ عربيٍّ للأمن الغذائي والمائي، وهيئةٍ عربيةٍ للتحوّل الرقمي والأمن السيبراني، ومركزٍ للطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، ومركزٍ عربيٍّ لوجستي للنقل وسلاسل الإمداد وغيرها كثير. بالإضافة إلى تفعيل المؤسسات العربية المشتركة القائمة عبر تنشيط وتفعيل دور جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصناديق الإنمائية وتذليل الصعوبات التي تعترض نشاطها.

خ) إنشاء مراكز إنذارٍ مبكّرٍ للأزمات الاقتصادية والسياسية، على طريق إنشاء مجلس أمن قومي اقتصادي عربي تحت مظلة جامعة الدول العربية.

د) بناء استراتيجيات وطنية وقومية للاستدامة.

ذ) تطوير البنية التشريعية والرقمية– وعلى نحوٍ مشترك– لحماية الاقتصادات العربية.

ر) دعم البحث العلمي الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي.

المحور السادس:

ما هي التحديات التي تقف أمام الأمن القومي الاقتصادي العربي؟

لا شكّ، بأن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تقف أمام الأخذ بالأمن القومي الاقتصادي العربي، نشير فيما يلي إلى أهمّها:

- **عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة:** حيث تشهد بعض الدول العربية حروباً أهلية، وحالات عدم استقرار متواصلة إلى جانب تدخلات أجنبية واضطرابات داخلية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وضعف الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل البنى التحتية والقدرة الانتاجية والنشاط التجاري.

- **ضعف التكامل الاقتصادي العربي:** فالتجارة البينية العربية لا تمثل سوى نحو 10% إلى 14% من إجمالي التجارة العربية كما تفتقر السياسات المالية والنقدية إلى التنسيق، مما يسبّب ضياع مزيدٍ من الفرص في ميدان التكامل الاقتصادي.
- **الاعتماد المفرط على النفط والغاز (الموارد الطبيعية)**، مما يجعلها عرضةً لتقلّبات الأسعار العالمية.
- **البطالة بين الشباب والضغوط الديموغرافية**، حيث تُسجّل منطقتنا العربية واحدةً من أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم (تزيد عن 25%). وينجم عن ذلك كثير من التداعيات السلبية مثل الاضطرابات الاجتماعية من جهة، وسوء استغلال الموارد البشرية من جهةٍ أخرى.
- **انعدام/ ضعف الأمن الغذائي والمائي:** إذ تستورد العديد من الدول العربية أكثر من 65% من احتياجاتها الغذائية من جهة، وتفاقم تغيرات المناخ وشح المياه هذه الهشاشة من جهة أخرى تزيد من درجة الانكشاف الاقتصادي. علماً بأن قرابة 88 % من واردات الدول العربية تأتي من خارج دولها وذلك وفقاً لتقرير من ESCWA "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" و" التقرير الإحصائي لمراجعة التجارة العالمية لعام 2023".
- **التقلبات الاقتصادية العالمية:** حيث تعتمد الاقتصادات العربية وخصوصاً الدول المصدرة للنفط والغاز بشكلٍ كبيرٍ على النمو العالمي وهي بالتالي عرضة للركود والأزمات المالية وتقلبات أسعار المنتجات، مما يترتب عليه عجزٌ ماليٌّ وتراجعٌ في الاحتياطيات الأجنبية.
- **أعباء الديون وبرامج التكيّف الهيكلي:** حيث تعاني دول عربية منها مصر ولبنان والسودان على سبيل المثال لا الحصر من مستويات مُقلقة من الدين العام، ومن أعباء الديون وهذا يؤدي بالضرورة إلى خفض الاستثمارات العامة وتقليص شبكات الأمان الاجتماعي.
- ففي **مصر مثلاً** وبناء على بيانات أحدث نشرة إحصائية صادرة عن البنك المركزي المصري فقد وصل الدين الخارجي إلى 155.09 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2024، مقابل 155.20 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024. ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2025 الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل من العام الحالي، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في مصر 90.93% في العام الماضي2024، وأنها من المرجح أن تنخفض إلى 86.59% في العام الجاري.
- **الفجوة الرقمية والتخلف التكنولوجي:** لم يعد سرّاً أن كثيراً من الدول العربية تواجه ضعفاً في البنية التحتية الرقمية وانخفاضاً في الاستثمارات الموجَّهة إلى البحث العلمي والابتكار، وهذا قطعاً سيكون له آثار سلبية على مستوى تنافسيتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.
- **الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:** لا تزال الهوّةُ شاسعةً بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويتجسّد ذلك في أن مخرجات التعليم في العديد من الدول

العربية لا تتوافق مع متطلبات السوق. وبناءً عليه، نجد بطالةً بين أوساط الخريجين من جهة، وانخفاضاً في الإنتاجية من جهةٍ أخرى.

المحور السابع:

ما هي سبل مواجهة تلك التحديات ؟

سبل مواجهة تلك التحديات كثيرة، لكننا هنا نذكر أبرزها، وهي:

- تعزيز الاستقرار السياسي عبر بناء أنظمةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على إدارة الخلافات الداخلية بطرقٍ سلمية، وتحقيق مشاركةٍ حقيقيةٍ للمجتمع، وضمان الأمن الداخلي وعدم الانزلاق إلى نزاعات أو صراعات تقوّض التنمية، واعتماد الحكم الرشيد أي الأخذ بالمبادئ التي تدير وتحكم بكفاءةٍ واقتدارٍ ونزاهة كالشفافية، والامتثال، والمساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة المجتمعية. ومكافحة الفساد من خلال وضع سياساتٍ وآلياتٍ للحدّ من إساءة استخدام الموارد العامة أو استغلال المناصب لتحقيق مصالح خاصة، بما يضمن توجيه الأموال والموارد نحو الأهداف التنموية الفعلية.
- العمل على تفعيل خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي كإعادة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو إنشاء كتلةٍ أو كتلٍ اقتصادية عربية.
- تسريع التنويع الاقتصادي أي تقليل الاعتماد المفرط على قطاعٍ واحدٍ أو مصدر دخل أساسي كالنفط والغاز في بعض الدول العربية، والاستثمار في رأس المال البشري عبر تطوير التعليم بجودة عالية من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي والتقني، والتدريب المهني المستمر وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وتحسين الرعاية الصحية لحماية القوى العاملة، وتشجيع الإبداع وريادة الأعمال لدى الشباب، وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية.
- تعزيز القدرة على **التكيُّف** مع تغير المناخ والصدمات العالمية من خلال تخطيط استراتيجي مستدام، وذلك من خلال امتلاك القدرة على امتصاص آثار الأزمات والتغيرات المفاجئة كالكوارث الطبيعية، تقلبات أسعار الطاقة، الجوائح، النزاعات، الأزمات المالية، والمحافظة - رغم ذلك - على استمرار النمو الاقتصادي والخدمات الأساسية، من اعتماد أسلوب تخطيط طويل المدى يوازن بين تلبية احتياجات التنمية الحالية، والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وتقليل المخاطر المناخية والبيئية، وبناء سياساتٍ مرنةٍ قابلة للتكيُّف عند حدوث أزمات.

ويمكن هنا أن نذكر أمثلةً تعزز ما ورد أعلاه:

أ) التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل انبعاثات الكربون.

ب) تطوير الزراعة الذكية المقاومة للجفاف والحرارة.

ت) بناء احتياطاتٍ غذائيةٍ واستراتيجيةٍ للأمن الغذائي.

ث) تعزيز الشراكات الإقليمية لتبادل الخبرات وإدارة الأزمات المشتركة.

ج) اعتماد سياسات تأمين اجتماعي تحمي الفئات الضعيفة أثناء الأزمات.

الخاتمة:

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي الاقتصادي العربي برؤيةٍ جديدةٍ يقتضي إعادة التفكيرفي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسس الفكرية الحديثة والواقع الذي نعيشه، لكي نتمكن من تأمين مرونة الاقتصادات، واستدامة التنمية، وتحقيق الاستقلال النسبي للقرار الاقتصادي.

أسسّ فكرية تتجنّب التصورات والقوالب التقليدية التي اختزلت الأمن القومي الاقتصادي في حماية الحدود أو الموارد الطبيعية فقط، لتقدّم رؤيةً شاملةً متكاملةً تنظر إلى الإنسان، والمؤسسات، والتكنولوجيا، والمعرفة، باعتبارها موارد أمنٍ قوميّ لا تقلُّ أهميةً عن النفط أو الغاز.

رؤيةٌ تستوعب معطيات التطورات المتسارعة في عصرنا الراهن، وتستشرف المستقبل بمختلف أبعاده استشرافاً يدفع نحو إعداد ما يلائم الحاضر ويتهيأ للغد.

رؤيةٌ تنطلق من أنَّ الأمن القومي الاقتصادي العربي لا يمكن ضمانه على مستوى البلد الواحد فقط، بل أيضاً عبر تكامل عربي ذكي وتنسيق شبكي يشمل سلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة.

رؤية تنظر إلى الموارد البشرية باعتبارها أصولاً حيّةً متجدّدةً، وتتبنّى فكرة أن المفهوم الحديث للأمن القومي الاقتصادي العربي يقوم على أساس أن الاستثمار في الإنسان وحمايته وتنمية مهاراته هو خط الدفاع الأول أمام الأزمات والتغيرات التكنولوجية.

المراجع:

1. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، (تقارير دورية لسنوات مختلفة).
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، تقارير التنمية البشرية العربية، نيويورك، الأمم المتحدة.
3. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 2024
4. صندوق النقد الدولي (2024). بيانات الدين الخارجي وخدمة الدين – مصر ولبنان. Washington, DC: IMF Data.
5. البنك الدولي،World Development Indicators واشنطن، 2024
6. البنك المركزي المصري، نشرات إحصائية، 2025.
7. تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ESCWA، 2023
8. التقرير الإحصائي لمراجعة التجارة العالمية – (World Trade Statistical Review 2023)